

المحاضر الرسمية

## الجمعية العامة



الدورة السبعون

الجلسة العامة ٨٨

الجمعة، ١٨ آذار/مارس ٢٠١٦، الساعة ١١/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد ماغتر ليكتوفت . . . . . (الدانمرك)

تقرر ذلك.

افتتحت الجلسة الساعة ١١/١٠.

البند ٧٠ من جدول الأعمال (تابع)

البند ٧ من جدول الأعمال (تابع)

القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب

تنظيم الأعمال وإقرار جدول الأعمال وتوزيع البنود

الاجتماع التذكاري بمناسبة اليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أوجه الآن انتباه الجمعية العامة إلى الفقرة ٢١ من القرار ١٤٠/٧٠، المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، الذي يدعو إلى عقد اجتماع خاص للاحتفال باليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): ستحتفل الجمعية العامة الآن باليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري وستجري مناقشة بشأن حالة التمييز العنصري في جميع أنحاء العالم. ومرحبا بالجميع في هذه المناسبة التذكارية. في عام ١٩٦٦، قررت الجمعية العامة أن يكون ٢١ آذار/مارس هو اليوم الذي يتوقف فيه العالم كل عام للتفكير في حالة التمييز العنصري في عالمنا. وقد فعلت الجمعية ذلك لأنه في ذلك اليوم في عام ١٩٦٠ قتلت شرطة نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا ٦٩ من المحتجين السلميين العزل.

وتذكر الجمعية بأنها اختتمت نظرها في البند ٧٠ من جدول الأعمال، في جلستها العامة الثمانين، المعقودة في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وللمضي قدما بشأن البند المدرج في جدول أعمال اليوم، سيكون من الضروري إعادة فتح باب نظر الجمعية في ذلك البند من جدول الأعمال بغية عقد الاجتماع الخاص.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في إعادة فتح باب النظر في البند ٧٠ من جدول الأعمال؟

تضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506، ([verbatimrecords@un.org](mailto:verbatimrecords@un.org))، وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1607623 (A)



وفي الواقع، من جنوب أفريقيا إلى الولايات المتحدة الأمريكية، من الواضح أن الانتصارات التي تحققت بشق الأنفس على النظم القمعية ما زالت غير كافية للتغلب على تركة التمييز. فمن الصعب القضاء على التحيز المؤسسي وتغيير السلوكيات والنتائج على حد سواء. والقيام بذلك يستغرق الوقت ويتطلب التزاما قويا. والعقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي ٢٠١٥-٢٠٢٤ ذكرنا أيضا بالحاجة إلى توشيقيطة والمثابرة بشأن هذه المسائل. وهو يسعى إلى معالجة العديد من أوجه التركة المتبقية لأحد أشد أشكال العنصرية والتمييز العنصري التي شهدها العالم على الإطلاق. ويسرني جدا أن ينضم إلينا اليوم المتكلم الرئيسي لدينا، السيد أحمد ريد، وهو عضو في فريق الخبراء العامل المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي التابع لمجلس حقوق الإنسان.

وختاما، لتذكر جميع من عانوا من العنصرية على مر السنين. ولنخلد ذكراهم من خلال العمل معا واتخاذ إجراءات ملموسة لمنع وقوع المزيد من حالات العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب.

والآن أدعو الأمين العام إلى الإدلاء ببيان.

**الأمين العام** (تكلم بالإنكليزية): يسعدي أن أنضم إلى الجمعية العامة في الاحتفال باليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري. وينبغي أن نتذكر أن موعد الاحتفال بهذا اليوم كل سنة يتصادف مع الذكرى السنوية للمذبحة التي تعرض لها في شاربفيل المتظاهرون السلميون في جنوب أفريقيا في عام ١٩٦٠. ويشجعني ما قطعناه من أشواط منذ تلك المأساة، ولكن ما زال يتعين علينا أن نقطع شوطا طويلا في عملنا من أجل تحقيق المساواة للجميع.

وفي احتفال هذا العام، نخلد الذكرى السنوية الخامسة عشرة لاعتماد إعلان وبرنامج عمل ديربان. فهذه النصوص، التي اعتمدت بتوافق الآراء في المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز

وهذا العام، نفكر بوجه خاص في التقدم المحرز خلال الأعوام الـ ١٥ التي انقضت منذ اعتماد إعلان وبرنامج عمل ديربان، ومن الإنصاف القول بأن الصورة متباينة للغاية. وعلى العموم، أحرزنا تقدما كبيرا، بما في ذلك من خلال القضاء على التمييز المباشر على أساس العرق واللون والأصل العرقي. ولكن من الصحيح أيضا أن آفات الجهل والتعصب والخوف التي غالبا ما تكون السبب الجذري للتمييز العنصري ما زالت منتشرة في جميع أنحاء العالم.

ولا يزال ملايين الناس يقعون ضحايا للعنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وهو ما اتخذ أشكالا ومظاهر معاصرة. ومن المثير للقلق أننا شهدنا أيضا في الأشهر الـ ١٢ الماضية ارتفاعا في الخطاب السياسي المثير للشقاق والكرهية الأجانب في بعض أجزاء العالم مستهدفا اللاجئين والمهاجرين على وجه الخصوص.

وبالطبع، ستواجه المجتمعات الديمقراطية على الدوام التوترات من حيث إدارة مصالح مختلف المجموعات، ولكن التسامح والتنوع الثقافي والقيادة المتصفة بالمسؤولية والحوكمة الشاملة للجميع أمور أساسية لحماية حقوق الإنسان ولضمان عدم تحول تلك التوترات إلى العنف والصراع. وعلى الرغم من أن للأفراد والمجتمع المدني والأمم المتحدة وغيرها أدوارا هامة في مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، فإن كل دولة من الدول الأعضاء في نهاية المطاف تتحمل المسؤولية الرئيسية عن الحيلولة دون ارتكاب تلك الجرائم والقضاء عليها. وعلى وجه الخصوص، يجب أن نفعل المزيد من أجل الوفاء بالالتزامات الواردة في الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري وإعلان وبرنامج عمل ديربان. ويتطلب ذلك اتخاذ إجراءات فورية ومحددة الأهداف، بل إنها يجب أن تكون أيضا مستدامة على مر الزمن.

والتعددية. علينا أن نجاهر برأينا ضد معاداة السامية والتعصب حيال المسلمين وسائر أشكال الكراهية. فالاعتداء على طائفة من الأقليات هو اعتداء على جميع الطوائف. ويساورني القلق أيضا لأن الإرادة السياسية التي كانت سائدة قبل ١٥ عاما تتعرض الآن للتهديد. والتصميم الجماعي الذي مكنا من إبرام اتفاق ديربان الشامل تقوضه الممارسات السياسية الانتهازية. والالتزام المشترك بالقيم العالمية لميثاق الأمم المتحدة يجري اختبارها. ولا بد أن نضع دوماً نصب أعيننا تلك الأعداد التي لا تحصى من ضحايا التمييز العنصري. وبتنفيذ اتفاقات ديربان، لن نتمكن من إنصاف الضحايا الأشد معاناة فحسب، بل سننتصر للإنسانية جمعاء. فالمساواة وعدم التمييز هما أساس منظومتنا العالمية لحقوق الإنسان. فلهنّوا نوحّد الصفوف لكي ينعم الجميع بالكرامة والعدالة والتنمية.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر الأمين العام على بيانه.

ووفقا للقرار ١٤٠/٧٠، أدعو الآن السيد زيد رعد الحسين، مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، إلى الإدلاء ببيان.

**السيد الحسين (المفوضية السامية لحقوق الإنسان) (تكلم بالإنكليزية):** قبل خمسة عشر عاما في ديربان، اجتمع قادة العالم للعمل على إنهاء العنصرية. لم يسبق أبدا أن سعى القادة إلى وضع استراتيجية عالمية شاملة لمعالجة جذور جميع أشكال العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب والتعصب. فالمنحدرين من أصل أفريقي وآسيوي، والمهاجرون، والروما، والشعوب الأصلية والأقليات؛ والأشخاص المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ والنساء، اللواتي يواجهن أشكالاً متعددة ومتداخلة من التمييز والإقصاء - وكل أولئك الملايين من الضحايا كانوا محور تركيز مؤتمر ديربان.

العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، تظل أشمل إطار لدينا لاتخاذ الإجراءات الدولية والإقليمية والوطنية لمكافحة العنصرية. وقد أقر المجتمع الدولي في ديربان بأنه ما من بلد يمكن أن يدعي أنه خال من العنصرية، ولا يزال ذلك صحيحا اليوم.

ومما لاشك فيه أننا قطعنا شوطا طويلا في كفالة المساواة في الحقوق وعدم التمييز. فقد اعتمدت الدول الأعضاء أو عدلت تشريعات للحماية من التمييز العنصري. وأعلنت الجمعية العامة مؤخرا عن "العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي"، الذي سيستمر حتى عام ٢٠٢٤. ومنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال مكافحة العنصرية على الصعيد العالمي أصبحت أكثر نشاطا وجرأة.

ولكن استمرار العنصرية دليل على أننا لم نبذل بعد ما يكفي من الجهود. وأشعر ببالغ الجزع إزاء تصاعد التعصب والآراء العنصرية والعنف بدافع الكراهية في جميع أنحاء العالم. فالتمييز العنصري والعنف ضد جماعات معينة آخذان في الازدياد. والمصاعب الاقتصادية والممارسات السياسية الانتهازية تؤجج العداء المتزايد ضد الأقليات. ويتجلى ذلك بصورة مباشرة في الهجمات وأعمال العنف الموجهة ضد اللاجئين والمهاجرين، وعلى نحو خاص، ضد المسلمين. وما فتئت الأحزاب السياسية المنتسبة إلى اليمين المتطرف تزرع بذور الشقاق وتنشر خرافات بالغة الخطورة. وحتى الأحزاب التي كانت تنتسب للوسط قامت بتشديد مواقفها؛ وباتت كراهية الأجانب تتصاعد بحدة في البلدان المشهود لها بالاعتدال سابقاً؛ وأخذت بعض الأصوات التي كانت معروفة بالاعتدال تستغل مخاوف الناس بشكل يذكّرنا بأحلك فصول القرن الماضي. وكل ذلك إنما يزيد من مخاطر تمزق النسيج المجتمعي وزعزعة الاستقرار ونشوب النزاعات.

وفي خضم هذه التقلبات والقلق هاته، يجب علينا أن نقف للدفاع عن حقوق وكرامة الجميع وللدود عن التنوع

العنفُ الأجانب وغيرهم استنادا إلى ما يتصور أو ما هو حقيقي بخصوص عرقهم أو لونهم أو أصلهم الإثني أو دينهم. ولا يزال الظلم القديم الناجم عن التحيز يتغلغل في ثنايا الحياة الحديثة، مولدا الإذلال والاضطهاد يوميا للأفراد، ومعقلا الانقسامات بين المجتمعات المحلية ومعرقلا الملايين من الناس من أعمال حقوقهم.

والآن أكثر من أي وقت مضى، يجب على الدول أن تركز اهتمامها على الوفاء بالتزامها بحماية أشد القطاعات ضعفا في المجتمع. ويجب أن نكون متيقطين لكفالة ألا تتحول عوامل مثل ارتفاع البطالة إلى تحرش وإيذاء وتمييز هجمات عنصرية. ويجب ألا نتغاضى عن استغلال هذه المشاعر لتحقيق مكاسب سياسية، أو مظاهرها في السياسات الرسمية. الملايين من الناس في جميع أنحاء العالم لا يزالون يعانون من الظلم والإهانة التمييز العنصري يوميا. ومن الملح أن تفي الدول بالتزامات التي قطعت في ديربان وما يترتب عليها من التزامات بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، ولا سيما الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، التي صدقت عليها ١٧٨ دولة. إن حقوق الإنسان هي حقوق عالمية وغير قابلة للتصرف وغير قابلة للتجزئة ومتراصة ومتعاضدة. إنها عالمية لأن الجميع يولد ممتلكا نفس الحقوق. وهي غير قابلة للتجزئة ومتعاضدة لأن جميع الحقوق السياسية والمدنية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية متساوية في الأهمية ولا يمكن إعمال أحدها إعمالا كاملا دون غيره من الحقوق. وتنطبق هذه الحقوق علينا جميعا بالتساوي، وعندما تحرم إحدى المجموعات من حقوق الإنسان عندما يحرم فهذا يضر بنا جميعا بكرامتنا ومساواتنا.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر المفوض السامي لحقوق الإنسان على بيانه. أود الآن أن أستشير الأعضاء بغية دعوة السيد أحمد ريد، وهو عضو في فريق الخبراء العامل

كما تناول إعلان وبرنامج عمل ديربان، والوثيقة الختامية، الظلم العميق للتعصب الديني، بما في ذلك معاداة الإسلام ومعاداة السامية، وكلاهما آخذ في الازدياد بصورة صادمة في كثير من البلدان. وتمثل هذه الذكرى السنوية الخامسة عشرة لاعتماد الإعلان فرصة للنظر في الأشواط التي قطعناها. ولكن، بالنظر إلى استمرار التمييز المشين في جميع أنحاء العالم، يجب أن تكون أيضا فرصة لتجديد التزامنا بتنشئة أجيال جديدة خالية من التحيز والتعصب عن طريق اتخاذ مزيد من الإجراءات. ومما لا شك فيه أنه كان هناك تقدم على مدى السنوات الـ ١٥ الماضية. وقد تم اعتماد أو تحسين العديد من خطط العمل الوطنية وقوانين مكافحة التمييز كي تتماشى مع توصيات ديربان. وقد ساعدت تلك الأطر الحكومات تراجع التمييز على الصعيد الوطني، ومكنت عدد كبير من الناس على الكفاح من أجل المساواة. وقد برزت شبكة دينامية من الفاعلين في المجتمع المدني استعدادا للمؤتمر العالمي، واليوم تشكل تلك المنظمات مجموعة متميزة وقوية من الأصوات النشطة. وكما يذكر إعلان ديربان، بوضوح فإن الرق وتجارة الرقيق عبر الأطلسي "جريمة ضد الإنسانية، وكان من الواجب ينبغي اعتبارها كذلك دائما" (A/CONF.189/12)، الفقرة (١٣). ولا يزال إرثهما من العنف والخوف والحرمان والتحامل المرير يثقل كاهل السكان المنحدرين من أصل أفريقي. ومن الناحية التاريخية وفي الوقت الحاضر، فإن المنحدرين من أصل أفريقي، وكما كانوا دائما، من المساهمين الرئيسيين في التنمية والازدهار في مجتمعاتهم - ولكن حتى اليوم، كثيرا ما يحرمون من المساواة في الحصول على الفرص والخدمات. وأعتبر إعلان العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي واعتماد برنامج أنشطته من بين إنجازات عملية ما بعد مؤتمر ديربان. ولكن هناك أيضا تحديات. وأكثرها إفراغا عودة ظهور التمييز العنصري وكراهية الأجانب في أوروبا وفي أماكن أخرى. فالمهاجرون يصبحون كبش فداء لمشاكل أعمق. يستهدف

بعد، لنجعل من التزامنا الجماعي بمبدأ عدم التمييز، والتزامنا بمكافحة التمييز العنصري واقعاً. وفي عام ٢٠١٣، قالت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز العنصري في التوصية العامة رقم ٣٥، "ولا يزال انتشار خطاب التحريض على الكراهية العنصرية يشكل في جميع مناطق العالم تحدياً معاصراً كبيراً لحقوق الإنسان." (CERD/C/GC/32، الفقرة ٤٦) واليوم، نواجه الحقيقة المؤلمة المتمثلة في أن العنصرية والتمييز العنصري، وكراهية الأفارقة، وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب لا تزال تنتشر في كل ركن من أركان المشهد العالمي. وعلى مدى السنوات العشرين الماضية، كانت هناك زيادة مطردة في المشاعر الشعبوية اليمينية المتطرفة في جميع أنحاء العالم، وفي عدد الأحزاب السياسية التي ترف شعار العنصرية وكراهية الأجانب. وقد أسفرت الأزمة المالية العالمية، وفي الآونة الأخيرة، حركة عدد كبير من اللاجئين عن تزايد حوادث التمييز العنصري وكراهية الأجانب، كما أدى إلى رد فعل قوي مناهض للهجرة، والتروع إلى اتخاذ المهاجرين أكباش فداء من المهاجرين، والتحيز العنصري والقوالب النمطية والعنف. إن العنصرية والتمييز العنصري متغلغلان في جميع جوانب حياتنا - من المدارس المفصولة إلى الأحياء التي أصابها الغنى حيث يجبر السكان المنحدرون من أصل أفريقي وغيرهم من الأقليات على ترك بعض المجتمعات المحلية إلى أخرى أقل حظاً. وأنا مثال حي على التمييز العنصري، حيث يخشى مني وأعتبر مشبه به تعتبر بسبب لون بشرتي. لقد أطلق علي كلمة "أسود". لقد قيل لي عد إلى ديارك. وقام موظفو الخطوط الجوية بتمحيص جواز سفري بدون مبرر. لقد تعرضت خلال زيارتي للمضايقة والإذلال من جانب مسؤولي الجمارك والهجرة. وتم تعقي في المتاجر الكبرى والمحلات التجارية.

وما دامت المخاطر كبيرة، فسيتعين عليّ المرور بهذه التجارب المرة تلو الأخرى.

المعني بالسكان المنحدرين من أصل أفريقي في مجلس حقوق الإنسان، للإدلاء ببيان في هذه الجلسة وفقاً للفقرة ٢١ من القرار ١٤٠/٧٠.

إذا لم يكن هناك اعتراض، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب، دون أن يشكل ذلك سابقة، في دعوة السيد ريد إلى الإدلاء ببيانه. تقرر ذلك.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للقرار الذي اتخذ للتو، أدعو الآن السيد ريد إلى مخاطبة الجمعية العامة.

**السيد ريد** (فريق الخبراء العامل المعني بالسكان المنحدرين من أصل أفريقي): إنه لشرف عظيم أن أحضر هنا اليوم. أود أن أعرب عن امتناني لرئيس الجمعية العامة، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وزملائي في فريق الخبراء العامل المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي على إتاحة الفرصة لإلقاء الكلمة الرئيسية هذه السنة تحت شعار "مرور ١٥ عاماً على التحديات والإنجازات لإعلان وبرنامج عمل ديربان." ومنذ إنشاء الأمم المتحدة، شكل المبدأ النبيل المتمثل في أن جميع البشر يولدون أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق حجر الزاوية الذي يستند إليه النظام الدولي لحقوق الإنسان. ينبغي حماية حقوق جميع البشر بدون أي تمييز على أساس العرق أو الأصل الإثني أو الجنسية أو الدين أو الجنس أو اللغة أو أي مركز آخر. لقد كان التقييد الصارم بمبدأ المساواة وعدم التمييز هذا الذي أدى إلى الاشتزاز في جميع أنحاء العالم على وإدانة قتل ٦٩ رجلاً وامرأة عزلاء بدوافع عنصرية في شاريفيل بجنوب أفريقيا، في ٢١ آذار/مارس ١٩٦٠، مما أسفر عن إعلان الأمم المتحدة، في عام ١٩٦٦، ال ٢١ من آذار/مارس بوصفه اليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري. وإذ نقترّب من الذكرى السنوية الخمسين لاحتفال الأمم المتحدة بذلك اليوم، والذكرى السنوية الخامسة عشرة لإعلان وبرنامج عمل ديربان، فنفكر في الإنجازات التي تحققت حتى الآن والأهداف التي لم تتحقق



بمسؤولياتها باعتبارها جهات مكلفة، وأن يشارك المجتمع المدني بصورة فعالة. وتواصل الدول الأعضاء جمع بيانات مصنفة عن السكان المنحدرين من أصل أفريقي، وهو أمر هام لتمكين الحكومات من وضع برامج محددة الهدف للقضاء على التمييز العنصري.

ويتمثل إنجاز آخر في إنشاء آليات جديدة للتصدي للتمييز والمساواة والمسائل الأخرى ذات الصلة. ومن بين تلك الآليات، فريق الخبراء العامل المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي. وقد أنشئ الفريق العامل - الذي أتشرف بعضويته - في عام ٢٠٠٢ لدراسة أثر التمييز العنصري والتحديات التي يواجهها السكان المنحدرين من أصل أفريقي ممن يقيمون في الشتات، علاوة على تقديم توصيات بشأن القضاء عليه. ومن بين الإنجازات الأخرى أيضا اعتماد الجمعية العامة برنامج الأنشطة لتنفيذ العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي، الذي يسلّم بأن السكان المنحدرين من أصل أفريقي يمثلون مجموعة متميزة، ويجب تعزيز حقوقها الإنسانية وحمايتها.

ويحدد برنامج أنشطة العقد العديد من الإجراءات التي تركز على الأثر والتي تتخذها الدول في مجالات ثلاثة هي: الاعتراف والعدالة والتنمية - لأجل تحسين الحالة العامة للحقوق الإنسانية للسكان المنحدرين من أصل أفريقي في جميع أنحاء العالم. ويجب على أصحاب المصلحة اغتنام الفرصة التي يتيحها العقد وإعطاء أولوية قصوى للبرامج والمشاريع المصممة خصيصا لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري ضد المنحدرين من أصل أفريقي.

وفي حين يمكننا الإشارة إلى بعض التقدم المحرز منذ اعتماد إعلان ديربان، فإن معدل تنفيذ الالتزامات المتعهد بها في المؤتمر لأجل تحسين حياة السكان المنحدرين من أصل أفريقي، إلى جانب الآسيويين والمنحدرين من أصل آسيوي والشعوب الأصلية لم يكن متساويا في جميع الدول، ولا تزال

لقد كان المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، خطوة هامة في مكافحة هذه المظاهر العنصرية. وكان تنظيم المؤتمر بمثابة اعتراف بأن العنصرية وما يتصل بها من تعصب إنما هي مشاكل عالمية تتطلب إيجاد حلول عالمية لها. وقد بين الإعلان الصادر عن المؤتمر مصادر العنصرية وعواقبها المعاصرة، علاوة على الكشف عن ضحايا العنصرية، والأهم من ذلك، الاستراتيجيات التي يمكن التوصل إليها عبر برنامج العمل المتعلق بتحقيق المساواة العرقية.

وكان مؤتمر ديربان إنجازا كبيرا في وضع استراتيجية شاملة لمعالجة الأخطاء والمظالم التاريخية. وتتجسد الاستراتيجية في الإعلان الصادر الذي أكد مجددا مبادئ المساواة وعدم التمييز بوصفهما من حقوق الإنسان الأساسية، ويلقي بالمسؤولية الأساسية عن مكافحة العنصرية وما يتصل بذلك من تعصب على عاتق الدول، في ذات الوقت الذي يدعو فيه إلى المشاركة النشطة من جانب المنظمات الدولية وغير الحكومية والأحزاب السياسية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، فضلا عن القطاع الخاص ووسائل الإعلام والمجتمع المدني. وبوصفه آلية معنية بالتصدي للتمييز، دعا الإعلان الدول إلى وضع خطط عمل وطنية شاملة للتصدي لجملة أمور من بينها: إقامة العدل وإنشاء هيئات وطنية مختصة للتحقيق على نحو واف في الادعاءات العنصرية وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب.

ومن الجدير بالذكر أن العديد من الإنجازات قد تحققت في سياق دراسة الاستراتيجيات التي وضعت لتحقيق المساواة الكاملة والفعالة عن طريق تنفيذ برنامج العمل. فعلى سبيل المثال، أنشأ عدد متزايد من الدول هيئات معنية بتحقيق المساواة، تدعمها تشريعات وسياسات ملائمة لمكافحة التمييز العنصري. غير أن تنفيذ القانون يتطلب أيضا أن تفي الدول

مهمة عسيرة في المطالبة بحقوقهم بوصفهم أصحاب حقوق، ما يديم الفقر بين أجيالهم المتعددة. وإذ يرحب العالم الإنمائي بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) التي تستند إلى المعايير الدولية لحقوق الإنسان وتقتضي تحقيق المساواة وعدم التمييز في صميمها، فإن من شأن إطار خطة العمل أن يساعد البلدان على إدماج حقوق الإنسان في أولوياتها الوطنية.

وتقع على عاتق منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء مسؤولية جسيمة في كفالة أن تعيش الأجيال المقبلة في عالم خال من ويلات التمييز العنصري ومظاهره، بما يحقق مصلحة السلام والعدالة. ولن تكون الالتزامات المتعهد بها في إعلان ديربان أكثر من مجرد كلمات جوفاء إذا ما أخفقت الدول الأعضاء في اعتمادها في سياساتها وممارساتها، علاوة على اتخاذ الإجراءات الإيجابية لأجل توفير الفرص المتكافئة لصالح ضحايا العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. وتتوقف قيمة تلك التعهدات على شجاعتنا وإرادتنا وعزمنا على الوفاء بها وتحقيقها.

وإذ نهدف إلى تغيير العالم الذي نعيش فيه عن طريق التنمية المنصفة والمستدامة، فلنلتزم بكفالة عدم تخلف أحد عن الركب.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد ريد على بيانه. **السيد مانونغني** (تزانيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم مجموعة الدول الأفريقية بشأن بند جدول الأعمال المعروض علينا.

في المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، الذي عقد في الفترة من ٣١ آب/أغسطس إلى ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ في ديربان بجنوب أفريقيا، اعتمد المجتمع الدولي إعلان وبرنامج عمل ديربان

هناك تحديات كثيرة تعوق التنفيذ. وبعد أن اضطلع الفريق العامل برصد حالة حقوق الإنسان للسكان المنحدرين من أصل أفريقي، فضلا عن إيفاد بعثات لتقصي الحقائق على الصعيد القطري، فقد أصبح مثيرا للقلق الشديد أن تؤكد المؤشرات في ميادين التعليم والعمالة والصحة والإسكان ووفيات الرضع والأطفال والوفيات النفاسية والعمر المتوقع حتى الآن حرمان السكان المنحدرين من أصل أفريقي ووجود فوارق شاسعة بينهم وبقية السكان الآخرين.

وما يزال التاريخ الاستعماري وإرث الاسترقاق والتبعية والفصل العنصري واللامساواة العرقية تمثل تحديا كبيرا في الكثير من البلدان، وليس هناك التزام حقيقي من جانب الدول بتقديم التعويضات أو الحقيقة والمصالحة بالنسبة للسكان المنحدرين من أصل أفريقي. وهذا تحد آخر نواجهه في بلوغ أهداف إعلان ديربان. ويلاحظ الإعلان في أحكامه المتعلقة بالتصدي الفعال لهذه الظواهر ما يلي:

”ويدرك المؤتمر ضرورة وضع برامج من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية في هذه المجتمعات وفي الشتات، وذلك في إطار شراكة جديدة تقوم على روح التضامن والاحترام المتبادل، في المجالات التالية.“ (A/CONF.189/12، الفقرة ١٥٨)

ومن بين المجالات التي تم تحديدها: تخفيف عبء الديون، وتعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر، والوصول إلى الأسواق، ونقل التكنولوجيا، والاستثمار في الهياكل الأساسية الصحية والتي لم يتم التصدي لها تماما حتى الآن.

وهناك ارتباط واضح بين الفقر والعنصرية. وليس من قبيل الصدفة أن تتألف أفقر فئات السكان في البنية الديمغرافية للبلدان التي مارست الاتجار بالأفريقيين المستعبدين تاريخيا من الأقليات العرقية أو الإثنية على نحو غير متناسب. وفي مواجهة التمييز والتعقيم المنتظمين يواجه المنحدرون من أصل أفريقي

أصل أفريقي. ونرى أنه ينبغي للحكومات أن تعزز الحماية في مواجهة جميع أشكال التعصب بكفالة استفادة جميع الناس من سبل انتصاف فعالة وكافية وتمتعهم بالحقوق في التماس الجبر والترضية العادلين والكافيين عن أي أضرار ناجمة عن هذا التمييز، وذلك من خلال المحاكم الوطنية المختصة وغيرها من المؤسسات الوطنية.

وما زلنا نشهد المشاق التي تنطوي على تمييز التي لا يزال يواجهها الأشخاص المنحدرون من أصل أفريقي في جميع أنحاء العالم. ونحن نشيد بالشراكات الدولية لتشجيع التدابير الرامية إلى تعزيز تمتعهم الكامل بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية في احترام لتنوع تراثهم وثقافتهم. وسيواصل الاتحاد الأفريقي اغتنام الفرص التي تعزز جسور التواصل مع سكان الشتات باعتبارهم المنطقة السادسة للاتحاد الأفريقي.

ونناشد الأمين العام أن يدرج في تقريره إلى الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة معلومات عن التقدم المحرز فيما يتعلق بتنشيط الصندوق الاستئماني المنشأ لضمان تنفيذ أنشطة العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي وبرنامج أنشطته. ونناشد أسرة الأمم المتحدة والأفراد التبرع بسخاء للصندوق الاستئماني. ونطلب إلى الأمين العام أن يقوم بإجراء الاتصالات وتنفيذ المبادرات المناسبة، تشجيعاً لتقديم هذه التبرعات.

وتنوه المجموعة الأفريقية بالإسهام الإيجابي الذي يمكن أن تقدمه ممارسة الحق في حرية التعبير من خلال وسائط الإعلام وغيرها من تكنولوجيات المعلومات الجديدة، بما في ذلك الإنترنت، في مكافحة جميع أشكال التعصب. ومع ذلك، يساورنا القلق إزاء إساءة استخدام تكنولوجيات المعلومات الجديدة كمبرر للترويج للتعصب فضلاً عن إدامة أشكال الرق الأخرى، بما في ذلك استغلال الأطفال في المواد الإباحية والاتجار بالأشخاص. ونرى أنه ينبغي أن يضع مقدمو خدمات الإنترنت مدونات لقواعد السلوك وأن يلتزموا بها لمنع الاتجار وحماية ضحاياه ولتعزيز التدابير الرامية إلى منع الاتجار بالنساء

الذي يهدف إلى مكافحة تلك الظواهر. واليوم لا نحتفل باعتماد تلك النصوص فحسب، بل نؤكد مجدداً إرادتنا السياسية العالمية الراسخة والتزامنا بالتنفيذ الكامل والفعال لتلك النصوص فضلاً عن الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٩.

يوفر إعلان وبرنامج عمل ديربان الإطار العالمي العملي المنحى الأشمل لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. وتتيح هذه الذكرى فرصة مناسبة لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ نتائج المؤتمر بعد ١٥ عاماً. كما إنها تتيح لنا فرصة التعرف على العقبات والتحديات التي نواجهها وإيجاد الحلول التي تتطلبها.

وترحب المجموعة الأفريقية بالتقدم المحرز على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية على صعيد الامتثال للالتزامات وتعهدات ديربان. ومما يثلج صدورنا اعتماد حكومات لتدابير تشريعية وإدارية بارزة وتقديمية لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري على نحو فعال؛ ولحماية حقوق المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء والأقليات العرقية والقومية والإثنية واللغوية؛ ولمكافحة التحريض على الكراهية على أساس الدين أو المعتقد أو اللون. ونحن نسلم بأن الاستعمار والفصل العنصري والظلم السياسي عوامل أدت إلى العديد من أشكال التعصب تلك. ونذكر كذلك حقيقة أن الأفارقة والسكان المنحدرين من أصل أفريقي والمجموعات العرقية الآسيوية لا يزالون ضحايا لتلك الآفات وآثارها.

ولا يزال استمرار تلك الهياكل والممارسات من بين العوامل التي تسهم في استمرار التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية في أجزاء كثيرة من العالم اليوم. ومع ذلك، تتني المجموعة الأفريقية على اعتماد الجمعية العامة "العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي" في عام ٢٠١٥. ويسعى موضوعه: "المنحدرون من أصل أفريقي: الاعتراف والعدالة والتنمية"، إلى تعزيز احترام وحماية وإعمال جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية للسكان المنحدرين من



نبدأ بشكر الرئيس على عقد هذه الجلسة العامة للاحتفال باليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري، على النحو الذي أعلنته الجمعية العامة في قرارها ٢١٤٢ (د-٢١)، المؤرخ ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٦. وكذلك نود أن نشكر السيد أحمد ريد على البيان الذي أدلى به في وقت سابق، كما نثني على عمل فريق الخبراء العامل المعني بالمتحدرين من أصل أفريقي الذي يسهم في الكفاح العالمي ضد التمييز العنصري. ويركز موضوع الحدث في هذا العام على حالة التمييز العنصري في جميع أنحاء العالم بعد ١٥ سنة تقريبا من اعتماد إعلان وبرنامج عمل ديربان.

لقد اجتمعنا في جنوب أفريقيا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، في إطار المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب والذي كان حدثا تاريخيا، لدعوة شعوب العالم إلى المشاركة في الكفاح العالمي ضد التحيز العنصري بأقصى قدر من العزم والمثابرة.

وقد كانت رسالة المؤتمر العالمي واضحة بلا شك في أن الكفاح ضد العنصرية هو كفاح من أجل حقوق الإنسان وكرامته واستئصال شأفة الفقر. وبعد عقد ونصف العقد، يجب علينا الآن أن نسأل أنفسنا عما إذا كنا قد أحرزنا تقدما كبيرا حقا في جهودنا المشتركة الرامية إلى معالجة حالة ضحايا العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، على النحو الوارد في إعلان وبرنامج عمل ديربان.

إن العنصرية لا تزال قائمة بالرغم من الجهود التي تبذلها العديد من المجموعات والعديد من الدول. ومن ثم، فإن هذا الاحتفال السنوي يبين أن المجتمع الدولي ينبغي أن يحافظ على التصميم والمثابرة اللازمين في الكفاح من أجل القضاء على التمييز العنصري. وهذه المناسبة تتيح لنا الفرصة للنظر في إنجازاتنا والتحديات المستجدة. ومن الواضح أنه لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به. وهذا الحدث يذكرنا بالمآسي التاريخية للاستعمار والرق والحرب والدروس القيمة التي

والفتيات والعمل على تضييد جراحهن وإعادة تأهيلهن ومعالجة قضايا التشرد على الصعيد الدولي. ونحث المجتمع الدولي على دعم تنفيذ خطة العمل العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، التي اعتمدها الجمعية العامة في عام ٢٠١٠. ونتطلع إلى عقد الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الاتجار بالأشخاص في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

وتعتقد المجموعة الأفريقية أن الحق في التعليم الجيد لجميع المواطنين يسهم في إيجاد مجتمعات أكثر شمولاً ويعزز علاقات منسجمة بين الدول والأفراد ويمكن أن يعزز التفاهم والاحترام المتبادل للتنوع الثقافي وحقوق الإنسان للجميع. وتؤكد المجموعة من جديد اعتقادها بأن العدالة تقتضي أن نكفل لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان الناشئة عن العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب إمكانية الوصول إلى العدالة وسبل الحماية والانتصاف الفعالة والمناسبة.

وترحب المجموعة بقرار الجمعية العامة إقامة نصب تذكاري دائم في مقر الأمم المتحدة لتخليد ذكرى ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي. ونقدر الأنشطة الداعمة الرامية إلى بلوغ ذلك الهدف النبيل.

وفي الختام، تدين المجموعة التمييز على أي أساس كان. ونعيد تأكيد التزامنا بالتنفيذ الكامل والفعال لإعلان ديربان. ويجب أن نُسرّع جهودنا، بشكل جماعي، من أجل التنفيذ الفعال لإعلان وبرنامج عمل ديربان من أجل الحفاظ على الزخم المتعلق بالمكاسب التي تحققت في مؤتمر ديربان. ويتحتم عقد مؤتمر عالمي آخر لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وذلك لبناء أوجه تآزر بشأن تقييم التقدم المحرز والشراكات الجديدة في تنفيذ أهداف ومؤشرات إعلان وبرنامج عمل ديربان. ويجب أن نعمل الآن، إذا كنا نريد حقا إحداث تغيير مفيد من أجل كبح هذه الآفة.

**السيد أنشور** (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني حقا أن أتكلم بالنيابة عن الدول الأعضاء في مجموعة دول آسيا ومنطقة المحيط الهادئ في هذا الحدث الهام.

وتمثل جلسة اليوم فرصة لتجديد التزامنا الجماعي بالقضاء التام على التمييز العنصري وكرهية الأجانب وعدم التسامح وتنفيذ الاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري بكافة أشكاله. وبهذه المناسبة، فإننا نحیی ذكری ضحايا العنصرية، وكذلك القادة والناس العاديين في جميع أنحاء العالم الذين قاتلوا من أجل المساواة بين البشر.

على مدى السنوات الـ ١٥ الماضية، بُذلت جهود وتم إحراز بعض التقدم. ومع ذلك، من الواضح اليوم أن المثل العليا وراء النداءات المطالبة ببناء مجتمعات خالية من العنصرية والتمييز لم تتحقق بعد حيث يبين أحدث تقرير للأمن العام (A/70/367) أن هذه الظاهرة لم تُستأصل بعد ولا يمكن لأي بلد أن يدعي أنه قد تحرر منها.

ومجموعة دول أوروبا الشرقية لا تزال تشعر بالقلق إزاء استمرار آفة العنصرية والتمييز. ويشكل ذلك تحديا عالميا ويجب أن نتحد لمكافحته. ولا تزال الاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري بكافة أشكاله تمثل أساس جميع الجهود الرامية إلى منع ومكافحة واستئصال العنصرية، حيث تتحمل كل دولة المسؤولية الأساسية عن مكافحة هذه الآفة. وفي هذا الصدد، نود أن نؤكد مجددا الأهمية الأساسية للتصديق على الاتفاقية وتنفيذها تنفيذا كاملا، وهو أمر ينبغي أن يشكل أولوية بالنسبة لجميع البلدان، ونعرب عن رغبتنا في التصديق العالمي في وقت مبكر.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد عبد الرحمانوف (كازاخستان).

ومن المهم أيضا مواصلة دعم الجهود الرامية إلى تعزيز الحوار بين الثقافات والتسامح واحترام التنوع. والتعليم عامل حاسم في تعزيز وحماية قيم العدالة والإنصاف التي تشكل أمرا أساسيا لمنع ومكافحة انتشار التعصب. ومن المهم للغاية استمرار التعاون بين الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات

تعلماها بشكل مؤلم. وهو أيضا بمثابة تنبيه إلى أن التمييز العنصري يمكن أن يصبح سببا للاضطراب الاجتماعي والعنف في عالم اليوم. وفي الوقت الحاضر، ما زلنا نجد مختلف أشكال التمييز العنصري، من خلال الممارسات الاجتماعية والقوانين واللوائح التمييزية، والتي تؤدي إلى الفقر والتخلف والتهمة والاستبعاد الاجتماعي والاقتصادي، وتؤثر على حياة وسبل عيش عدد من المجتمعات في جميع أنحاء العالم.

ولذلك، من الضروري إعادة تأكيد الإرادة السياسية لتعزيز جهودنا المتضافرة في القضاء على التمييز العنصري. وفي سياق هذه الملاحظة، فلنتذكر أننا بحاجة إلى ترجمة هذه الإرادة السياسية إلى إجراءات ملموسة أكثر نشاطا على الصعيد الوطني وعلى الصعيدين الإقليمي والدولي من أجل التنفيذ الفعال لإعلان وبرنامج عمل ديربان. ومشاركة جميع أصحاب المصلحة، ولا سيما المجتمع المدني والقطاع الخاص ووسائل الإعلام، هي بلا شك أمر حتمي في هذا الكفاح. ومسؤولية الترويج على نحو فعال لثقافة السلام والتسامح لمعالجة التمييز العنصري لا تقع، ولا يمكن أن تقع، على عاتق الحكومات وحدها.

أخيرا، وبالنيابة عن مجموعة دول آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، أود مرة أخرى إعلان التزامنا وتصميمنا القوي لضمان أن تظل مكافحة جميع أشكال ومظاهر العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب أولوية عالية في بلداننا وفي جميع أنحاء العالم.

السيد علييف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم مجموعة دول أوروبا الشرقية.

ترحب مجموعة دول أوروبا الشرقية بجلسة الجمعية العامة المعقودة بمناسبة الاحتفال باليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري، والتي تُعقد تحت شعار "تحديات وإنجازات إعلان وبرنامج عمل ديربان - بعد ١٥ عاما".

تعتمد العناصر الرئيسية في مكافحة التعصب على بناء مجتمع شامل للجميع، تكفل فيه للجميع فرص متساوية، وتدرّس وتضمن فيه مبادئ حقوق الإنسان، وتحقق فيه زيادة الوعي وتذكّر أحداث الماضي وأخطائه وفضائله، علاوة على الاعتراف الصريح بها.

ولا يفوت على وفد بلدي أن نذكر أحد أهم الإنجازات التي حققها إعلان وبرنامج عمل ديربان بتأكيد أن الرق وتجارة الرقيق يعتبران جرائم ضد الإنسانية. وترحب مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بقرار الجمعية العامة إقامة نصب تذكاري دائم في مقر الأمم المتحدة لتكريم ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي. ونهيب بالدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والأفراد دعم تلك المبادرات وغيرها مما يساعد على تعزيز رسالة إعلان وبرنامج عمل ديربان.

وتتسم الدول الأعضاء في منطقتنا بكونها فريدة ومتنوعة على النحو الذي يشهده العالم دائما، وتتسم مجتمعاتنا وتركيبية شعوبنا بتعدد الأعراق والثقافات واللغات. ويجلب تنوعنا الفريد فرصا أكبر لشعوبنا. ونذكر أن تشجيع جميع شعوبنا على المشاركة والإسهام الكاملين هو أمر هام للوفاء بأهدافنا الإنمائية. وفي ذلك الصدد، فإن لدى بلدان منطقتنا اعتقادا راسخا بأنه لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة إلا إذا ما تحققت على نحو يعود بالنفع على جميع الأشخاص، بمنأى عن التمييز العنصري. ومثلا اجتماع قادتنا هنا في العام الماضي واعتمدوا خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) فقد كررت الدول الأعضاء في المجموعة تأكيد عزمها على تعزيز الإدماج الكامل لجميع الأعراق في مجتمعاتنا، فضلا عن تحقيق منطقة وعالم خاليين من التمييز العنصري. ونذكر أنه لا توجد منطقة أو بلد بمنأى عن التعصب. عليه، وإذ نحتفل باليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري، فإن المجموعة تولي أهمية كبيرة لذلك الحدث.

الدولية والإقليمية ذات الصلة لوضع برامج تعليمية تهدف إلى مكافحة جميع أشكال التمييز من أجل ضمان احترام كرامة جميع البشر وتعزيز التفاهم بين جميع الثقافات والحضارات.

ومجموعة دول أوروبا الشرقية ملتزمة بالكفاح ضد العنصرية والتمييز العنصري، وستواصل الإسهام في هذه القضية النبيلة.

**السيد ويسن (أنتيغوا وبربودا)** (تكلم بالإنكليزية):  
يشرفني أن أتكلّم بالنيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في هذه المناسبة للاحتفال باليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري.

إن بلدان المجموعة تسلم بالتحديات وبالفرص التي ينطوي عليها عالم آخذ في العولمة على نحو متزايد بالنسبة للنضال الرامي إلى استئصال العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. ولهذا السبب، تؤكد الدول الأعضاء في مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مجددا التزامها الثابت بإعلان وبرنامج عمل ديربان. وموضوع هذا العام، "تحديات وإنجازات إعلان وبرنامج عمل ديربان - بعد ١٥ عاما"، يتيح فرصة للمجتمع الدولي والدول الأعضاء لاستعراض السياسات في بلداننا وعلى الصعيد الدولي على السواء بغية النظر في سد الفجوات والحوار العنصرية المستمرة.

وبعد عقد ونصف العقد من اعتماد الإعلان، شهدنا إحراز المجتمع الدولي لبعض التقدم الملموس في التصدي للعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. بيد أن العناصر الحاسمة للعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب تتكرر في عالم اليوم بأشكال مختلفة وهي ترتبط عادة بالآثار المترتبة على الظروف الاجتماعية والاقتصادية الصعبة ومحدودية الفرص المتاحة والبطالة والفقر.

وسنكون مخطئين أيضا إذا اعتقدنا أن بإمكاننا تخلص أنفسنا بصورة نهائية من العنصرية. بمجرد إزالة نظام الفصل العنصري. وبالتالي، فإن اليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري يتيح لنا أن نؤكد مجددا التزامنا بإقامة نظام عادل على أساس الاقتناع بأن جميع البشر متساوون في الكرامة والحقوق، وأن نتحلى باليقظة إزاء أي عودة لظهور التمييز العنصري الذي يمكن أن يتخذ أشكالا عديدة. ونكرّم ذكرى جميع ضحايا العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب.

وما تزال الاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري بكافة أشكالها هامة مثلما هي عليه دائما. وقد أعطتها التصديق العالمي عليها تقريبا سلطة لا جدال فيها في هذا المجال. ويسهم الخبراء المستقلون التابعون للجنة القضاء على التمييز العنصري في الامتثال لها عن طريق متابعة تنفيذها ومساعدة الدول على وضع سياسات لمكافحة العنصرية والتمييز. ونشيد في الوقت نفسه بمبادرات أخرى معنية بمكافحة العنصرية بجميع أشكالها، مثل إعلان وبرنامج عمل ديربان لعام ٢٠٠١. ونسلم بأهمية الوقاية والعمل المتضافر، خاصة في مجال التحقيق، ونعترف أيضا بأن من شأن التشديد على اتخاذ تدابير عملية ولمموسة أن يسهم في القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب.

وبعد مرور خمسين عاما على اعتماد الاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري بكافة أشكاله، ومرور ١٥ عاما على إعلان وبرنامج عمل ديربان، فلا ريب في إحراز التقدم، ولكن لا ريب أيضا وبالقدر ذاته في أنه لا تزال هناك تحديات عديدة قائمة.

وفي هذا اليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري، فلنتعلم من التاريخ ومن الأخطاء السابقة. وعلينا ألا نقع في خطأ الاعتقاد بأن التاريخ لن يكرر نفسه، ولنتحلى جميعا باليقظة.

ويمثل العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي ٢٠١٥-٢٠٢٤ وخطة عمل سكان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المنحدرين من أصل أفريقي برنامجي عمل هامين للغاية بالنسبة لمنطقتنا. ويوفر كلاهما الأساس لاتخاذ تدابير ملموسة للتصدي لآثار العنصرية والتحولت الواسعة النطاق التي عانى منها السكان المنحدرون من أصل أفريقي. وإن تتويج هذين البرنامجين بالنجاح إنما هو دليلنا على ضمان عدم تكرار حدوث هذه الفظائع مرة أخرى أبدا. ولا ريب أن اعتماد ذلك الصك التاريخي الهام: الاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري بكافة أشكاله، يمثل أحد تلك الأدلة. ولكي نمضي قدما، يجب علينا بوصفنا الدول الأعضاء، أن نتجاوز الخطب البليغة وأن نواصل تحديد المجالات الملموسة للقضاء على آفة التمييز وتحقيق الإدماج السياسي والاقتصادي والاجتماعي لجميع السكان.

ختاما، يجب على أن أذكر الجميع بضرورة أن تواصل الدول الأعضاء إذكاء الوعي بالآثار الضارة للعنصرية، والتزام قيادتنا بتعزيز العدالة العرقية والتفاهم والاحترام والمساواة والتنوع.

**السيدة لو كاس (لكسمبرغ)** (تكلمت بالفرنسية):  
يشرفني أن أتكلم باسم مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى. بمناسبة اليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري.

فقبل ٥٠ عاما على وجه التحديد، أي بعد عام واحد من اعتماد أول معاهدة دولية لحقوق الإنسان - الاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري بكافة أشكاله - أعلنت الجمعية العامة هذا اليوم الهام. لكن وفي اللحظة ذاتها التي اعتمدت فيها الأمم تلك الوثيقة الأساسية، كان نيلسون مانديلا ما يزال حبيسا في السجن في جنوب أفريقيا - وهو دليل، وكأننا بحاجة إلى أدلة - على أن تقدمنا في المجال المعيارى يسبق الأحداث الجارية أحيانا.

الإنترنت وسيلة لنشر السلوكيات العدائية والمتقلبة على أساس الجنسية أو الدين أو الإثنية أو العرق. ويتمثل السبيل الوحيد للتغلب على التمييز وما يتصل بذلك من تعصب، في أن تتضافر جهود المؤسسات الدولية والوطنية والمجتمع المدني والأعمال التجارية معا. وتتوفر للمجتمع الدولي الأدوات والخبرات اللازمة للتصدي للتمييز والتعصب، وندعو إلى إبداء الإرادة السياسية القوية وتقديم الدعم المالي اللازمين لسد الفجوة بين الوثائق المعيارية وتنفيذها عمليا.

لقد أعلنت كازاخستان، منذ استقلالها، للعالم بأسره سياستها القائمة على السلام والثقة والتعاون، استنادا إلى السلام والوثام بين الأعراق والأديان. ومثلما قال الرئيس نور سلطان نزارباييف، فإن مبدأ التسامح بالنسبة لنا ليس معيارا للثقافة السياسية فحسب، بل يمثل أيضا أحد المبادئ الرئيسية للدولة، وهو ما نؤيده بحزم ونعمل على تعزيزه. ويمثل التنوع الإثني والديني والثقافي، فضلا عن التنوع اللغوي ثروة ثمينة بالنسبة لنا. وقد نجحنا في تحويل مجتمعنا الموروث والمتعدد الأديان تاريخيا إلى ميزة استراتيجية بالنسبة لنا.

وبصفتنا دولة طرفا في الاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري بكافة أشكاله، فإن بلدي ملتزم التزاما راسخا بمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. وكازاخستان من بين الدول الـ ٥٧ التي وقّعت على الإعلان الاختياري الذي يعترف باختصاص لجنة القضاء على التمييز العنصري في النظر في الشكاوى المقدمة من الأفراد أو المجموعات فيما يتعلق بالادعاءات بانتهاك حقوقهم. وسوف نواصل التزاماتنا بموجب الاتفاقية وفق إطار قوي من القوانين والبرامج التي يجري تنفيذها على الصعيدين الوطني والمحلي.

ويكرّس دستور جمهورية كازاخستان مبدأ المساواة، ويحظر صراحة التمييز بأي شكل من الأشكال. وتشارك

السيد ساديكوف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية):  
بداية، أود أن أشكر رئيس الدورة السبعين للجمعية العامة، معالي السيد ماغنز ليكتوفت، على عقد هذه الجلسة التذكارية للاحتفال باليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري، فضلا عن الذكرى السنوية الخامسة عشرة لاعتماد إعلان وبرنامج عمل ديربان. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام، معالي السيد بان كي مون، ومفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، سعادة السيد زيد رعد الحسين، والمتحدث الرئيسي السيد أحمد ريد، على بياناتهم المستنيرة. ونعرب عن تقديرنا أيضا لفريق الخبراء العامل المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي على الجهود الحثيثة والهائلة التي يبذلها للتغلب على التمييز العنصري.

ويكتسي إعلان وبرنامج عمل ديربان - بوصفه ركيزة أساسية في الهيكل العالمي لحقوق الإنسان - أهمية فائقة في التصدي للتحديات المعاصرة. وفي هذه البيئة التي تسودها التزايدات المسلحة الطويلة الأمد، وما ينجم عنها من أزمات اللاجئين، فإن من الضروري تحديد أولويات الكفاح ضد التمييز العنصري وكره الأجانب. وهناك حاجة إلى نهج قائم على حقوق الإنسان للتخفيف من المصاعب الناجمة عن تلك الأزمة عن طريق إدماج اللاجئين وتجنب تصعيد التوتر الاجتماعي. ممارسات التفرقة والتمييز.

وفي ظل الحرب العالمية ضد الإرهاب هذه، وهي آفة تمتد إلى القارات وحدود الدول، يرى وفد بلدي أن من الأهمية بمكان أن نعمل وفقا لإعلان وبرنامج عمل ديربان. وينبغي أن يقتصر إنفاذ القانون وتوفير الأمن باحترام حقوق الإنسان وحمايتها.

وتنتشر سلوكيات العنصرية وخطاب الكراهية أيضا عن طريق منابر وسائط التواصل الاجتماعي والإنترنت. ويرى وفد بلدي أن من الأهمية بمكان توجيه النداء إلى المجتمع المدني والأعمال التجارية الانضمام إلى السعي لمنع استخدام



٢٠١٦ مرور ١٥ عاما على استضافة جنوب أفريقيا ذلك الحدث التاريخي: المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، واعتماد إعلان وبرنامج عمل ديربان، الذي لا يزال الوثيقة الختامية التوجيهية الوحيدة لذلك المؤتمر، التي تحدد تدابير وسبل الانتصاف لأجل القضاء على جميع آفات العنصرية، فضلا عن معالجة المظالم التاريخية.

وفي الفترة التالية لذلك المؤتمر العالمي، تحققت إنجازات كثيرة، وخاصة في جنيف، بإنشاء آليات متابعة تنفيذ نتائج مؤتمر ديربان، الأمر الذي كفل رصد برنامج مكافحة العنصرية وتسهيل الضوء عليه في نظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وبالإضافة إلى هذه الآليات، يتعين أيضا إبراز الإنجازات الرئيسية التالية.

أولا، نشدد على أهمية الإعلان عن العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي في الشتات للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٤، وإطلاقه في وقت لاحق. وتجدر الإشارة إلى أن إعلان وبرنامج عمل ديربان يصنّفان الأفارقة والمنحدرين من أصل أفريقي باعتبارهم المجموعة التي عانت أشد المعاناة من الظلم التاريخي الناشئ أساسا من إرث الاستعمار والرق وتجارة الرقيق، بما في ذلك تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، ويمثلان مناسبة هامة في تاريخ الأمم المتحدة حيث تم التسليم بالرق وتجارة الرقيق بوصفهما جريمة ضد الإنسانية، وهو إنجاز رئيسي آخر في حد ذاته.

ثانيا، نشدد على العمل الجدير بالثناء الذي تضطلع به آليات متابعة إعلان وبرنامج عمل ديربان - وهي فريق الخبراء العامل المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي - في وضع برنامج عمل شامل لعقد السكان المنحدرين من أصل أفريقي وعلى جهودها التعاوني، بالاشتراك مع الفريق العامل الحكومي الدولي

المجموعات الإثنية المختلفة - إلى جانب الكازاخستانيين - في بناء الأمة، ويتمتع أفرادها بأرفع المراكز المدنية والاجتماعية، ليس بوصفهم أقليات وطنية، وإنما هم مواطنون يتمتعون بكامل الحقوق المدنية والسياسية. وأنشأت كازاخستان نظاما فعالا يكفل التفاعل والشراكة المتساوية بين الدولة والمجتمع المدني. وتتمثل الآلية الرئيسية لذلك في مجلس الشعب في كازاخستان، وهي هيئة دستورية فريدة معنية بمسائل تحقيق الوئام بين المجموعات العرقية والثقافية. وإن للبلد مبدءا للوحدة الوطنية يرمي إلى تعزيز الاحترام المتبادل بين الطوائف العرقية.

وقد أسهم المؤتمر الأول لزعماء الأديان العالمية والتقليدية إسهاما هاما في توطيد الوفاق بين الأعراق والأديان في كازاخستان. وقد تم الاعتراف بهذا المنتدى على نطاق دولي، بوصفه منبرا فعالا للحوار وتعزيز السلام والوئام في كوكبنا. وقد حظي نموذج كازاخستان للتسامح بين الأعراق والأديان بالإشادة من جانب الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومؤتمر التفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا، ورابطة الدول المستقلة وغيرها.

وترى كازاخستان أنه يجب أن تواصل الأمم المتحدة التصدي لمسائل التمييز العرقي والعنصرية وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، فتصون بذلك الكرامة الإنسانية للجميع. وإذ تؤكد كازاخستان مجددا التزامها بإعلان وبرنامج عمل ديربان، فهي تعترف باستمرار في بذل قصارى جهودها لما فيه مصلحة الحوار بين الحضارات، وهي دائما على أهبة الاستعداد لمكافحة العنصرية وما يتصل بذلك من تعصب على جميع المستويات وفي جميع أنحاء العالم، فضلا عن تخليد وتكريم ذكرى الملايين من الأرواح التي أزهقت بطريقة مأساوية.

**السيد مينيلي (جنوب أفريقيا)** (تكلم بالإنكليزية):  
ترحب جنوب أفريقيا بعقد هذه المناسبة التذكارية للاحتفال باليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري. ويصادف عام

الأسباب الرئيسية لمظاهر التمييز العنصري. ومن المؤسف أنه لا يزال هناك العديد من الدول الأعضاء التي لديها تحفظات على المواد الرئيسية في الاتفاقية الدولية، ولا سيما المادة ٤. ويود وفد بلدي أن يسجل رسمياً أن هذه التحفظات لا تزال تنقض جوهر الصك وتقوض أهدافه الأساسية ومقاصده.

وعلاوة على ذلك، تتطلع جنوب أفريقيا إلى إنشاء منتدى دائم معني بالمنحدرين من أصل أفريقي، وإلى الخطوات الإيجابية المتخذة صوب فتح وتنشيط الصندوق الاستثماري لبرنامج عقد مكافحة العنصرية والتمييز العنصري. ونعتقد أن هذا سيوفر التنفيذ الناجح لأنشطة العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي، والمنتدى وخارجه.

وفي الختام، فإن هذا الحدث التذكاري والذكرى السنوية الخامسة عشرة للمؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري، وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وإعلان وبرنامج عمل ديربان، تمثل لحظة مواتية للعالم ليتحد ويعزز جهوده الرامية إلى مكافحة واستئصال جميع أشكال العنصرية ومظاهرها المعاصرة، والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، التي ما برحت لمدة طويلة جداً تؤثر على الضحايا. ونحن إذ نتذكر مذبحة شاريفيل التي راح ضحيتها ٦٩ شخصاً غير مسلح، في ٢١ آذار/مارس ١٩٦٠ في جنوب أفريقيا، ندعو دول العالم إلى اغتنام فرصة هذا اليوم الدولي من أجل استعادة الكرامة الإنسانية.

**السيد مينكفيلد (هولندا)** (تكلم بالإنكليزية): تؤيد مملكة هولندا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

نحتفل اليوم باليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري. نحتفل بحياة الجميع في جميع أنحاء العالم الذين حاربوا ضد التمييز العنصري بسبب رغبتهم في الديمقراطية وحقوق الإنسان على قدم المساواة.

المعني بالتنفيذ الفعال لإعلان وبرنامج عمل ديربان، على وضع برنامج الأنشطة لتنفيذ العقد.

ثالثاً، إن إزاحة الستار عن النصب التذكاري لسفينة العودة تكريماً لضحايا تجارة الرقيق عبر الأطلسي واعترافاً بإسهاماتهم التي قدموها، فضلاً عن إدراج المؤتمر العالمي لعام ٢٠٠١ من ضمن الإنجازات الرئيسية العشرين للمفوضية السامية لحقوق الإنسان منذ اعتماد إعلان وبرنامج عمل فيينا، تمثل مزيداً من الخطوات الهامة التي اتخذتها الأمم المتحدة في جهودها الرامية إلى الاعتراف بالمعاناة الرهيبة التي يواجهها الضحايا.

وللأسف، وبعد مرور ١٥ عاماً، لا يزال هناك الكثير الذي يتعين معالجته من أجل استعادة الكرامة الإنسانية والمساواة لملايين الضحايا الذين عانوا وما زالوا يعانون من ويلات العنصرية الرهيبة، والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، والتي ما زالت تطارد عالمنا اليوم. ورغم الجهود المبذولة، فإننا لم نحقق بعد عدداً من الأهداف الرئيسية التي تتطلب أقصى قدر من اهتمام المجتمع الدولي. ولا تزال هناك حاجة ملحة إلى إنهاء الأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، التي كانت السبب المنطقي وراء عقد المؤتمر العالمي في عام ٢٠٠١. وسيتم ذلك عن طريق سد الثغرات القائمة في إطار القانون الدولي لحقوق الإنسان، ومن خلال وضع معايير جديدة، وهي وضع معايير تكميلية للاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، التي تعالج كره الأجانب وكرهية الإسلام ومعاداة السامية والحض على الكراهية. وما فتئ عدم إحراز تقدم دائم في هذا المجال يؤثر سلباً على نضالنا لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري على هذه الأسس،

ولا يزال يتعين وضع مؤشر للمساواة بين الأعراق بشأن حالة السكان المنحدرين من أصل أفريقي من حيث تنميتهم الاجتماعية والاقتصادية. وهذا سيكون بمثابة أداة هامة لتحديد

جميع أشكال العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. وتود بنغلاديش أن تؤكد مجدداً على موقفها المبدئي والثابت ضد التمييز العنصري، وهو أمر يتجلى بشكل مناسب في دستورنا، وكذلك في كامل الإطار القانوني والإداري لدينا. ويحظر الدستور التمييز ضد أي مواطن على أساس العرق أو الدين أو الطبقة أو المعتقد أو الجنس أو مكان الولادة. ونقوم بتعزيز التعاون الدولي فيما بين الدول بغض النظر عن العرق والدين والعرق والثقافة والحضارة.

وتتمسك رئيسة الوزراء الشبيخة حسينة وحكومتها بسياسة عدم التسامح مطلقاً إزاء جميع أشكال الإرهاب والتطرف العنيف والرايكية. وقرارنا الرئيسي للجمعية العامة في الأمم المتحدة بشأن ثقافة السلام، الذي يتلقى تأييداً ساحقاً من المجتمع الدولي كل سنة، يشهد على التزامنا بمبدأ الإدماج والتعايش السلمي بين مختلف المجموعات.

نحن نؤمن بالوحدة في ظل التنوع. وتمسكنا بثقافة التعددية والوئام الطائفي والديمقراطية والحرية والتحرر والسلام والتنمية أمر أقره المجتمع الدولي منذ زمن بعيد.

واليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري هذا العام يحيي بصفة خاصة التحديات التي واجهها إعلان وبرنامج عمل ديربان والإنجازات التي حققتها. وإذ نحتفل بهذا اليوم الميمون، بعد مرور ١٥ عاماً على اعتماد هذه الوثائق الهامة، يمكننا أن نرى أن الناس في جميع أنحاء العالم لا يزالون يواجهون التمييز والقمع والاضطهاد على أساس الهوية العرقية أو الدينية أو الإثنية. ونشعر بالإستياء إزاء حقيقة أن مئات الملايين من البشر، بمن فيهم المهاجرون واللاجئون، لا يزالون يعانون اليوم من العنصرية والتمييز وكرهية الأجانب والاستبعاد. من الواضح أن ما اتفق عليه في ديربان لا يزال بحاجة إلى أن يوضع موضع التنفيذ.

نحن ندعو إلى تعزيز التعاون الدولي للقضاء على التمييز العنصري في العالم. ونؤكد مجدداً أهمية التصديق والتنفيذ

إن إعلان وبرنامج عمل ديربان يوفران لنا مجموعة من الأدوات للتصدي لآفة العنصرية. ويجب علينا جميعاً أن نعمل من أجل التنفيذ العملي على الصعد الوطني والإقليمي والدولي للالتزامات التي تعهدنا بها في ديربان في عام ٢٠٠١. وأود أن أكرر، وفي هذا الصدد، على التزام مملكة هولندا القوي بمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. وكل شخص يعيش ويقيم في مملكة هولندا يحميه القانون من التمييز؛ وحظر التمييز مكرس في دستورنا.

وتسلم هولندا بأنه يلزم وجود نهج قوي لمنع ومكافحة جميع أشكال ومظاهر التعصب والعنصرية. وهذا لا يشمل الاستجابات القانونية الفعالة فحسب، بل التدابير الوقائية التي تعزز الإدماج الاجتماعي والقبول والمساواة لجميع أفراد المجتمع. وتعمل الحكومة الهولندية جاهدة لمكافحة التمييز بالتعاون مع أوساط الأعمال التجارية، ومنظمات المجتمع المدني والأفراد، لأن التمييز هو شغل مشترك وهو يفرض مسؤولية مشتركة.

وفي العام الماضي، اعتمدت هولندا مذكرة إرشادية وطنية لتنفيذ العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي. وستهدف الأنشطة الهولندية خلال العقد إلى تكثيف التدابير الرامية إلى التصدي للعنصرية في هولندا تماشياً مع خطة العمل الوطنية الجديدة المشتركة بين الوزارات لمكافحة التمييز، التي يجري وضعها حالياً.

التمييز العنصري أمر غير مقبول. وعلينا أن نسعى أساساً لأن نزيله إزالة تامة.

**السيد مؤمن (بنغلاديش)** (تكلم بالإنكليزية): إننا نؤيد البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ.

بمناسبة اليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري، أنضم إلى المجتمع الدولي في إعادة التأكيد على التزامنا الثابت بمكافحة

الضعفاء من العنصرية والتعصب. إننا نقيس قيمة الالتزامات الدولية في هذه المجالات بتنفيذها على الصعيد الوطني.

يحظر دستورنا التمييز ضد أي شخص في قيرغيزستان لأسباب عرقية أو دينية أو أية أسباب أخرى. وقد اعتمدنا برامج مصممة لكفالة المشاركة السياسية للأقليات الإثنية واندماجها الاجتماعي، وكذلك التنوع الثقافي واللغوي. وبالإضافة إلى ذلك، نعتقد أنه من الضروري زيادة مسؤولية هياكل دولنا عن منع نشوب التفاعلات. وفي ذلك الصدد، أنشأت الحكومة وكالة تابعة للدولة معنية بالحكم المحلي والعلاقات بين الأعراق، يحتل فيها مركز رصد للتحليل والإنذار المبكر بالتفاعلات موقع الصدارة. وقد أنشأت مراكز اجتماعية تتعامل مع قضايا العلاقات العرقية في المناطق المكتظة بالسكان من مختلف المجموعات الإثنية. وأنشأت الإدارات الإقليمية لجنا استشارية تضم زعماء محليين من مختلف المجموعات العرقية، إلى جانب ناشطين وقادة دينيين.

وبوصفها عضوا نشطا في مجلس حقوق الإنسان، تدعو قيرغيزستان جميع الدول الأعضاء إلى الوفاء بالتزاماتها الدولية في هذا المجال، بصرف النظر عن المواقف السلبية المحتملة تجاه اللاجئين والمهاجرين من قبل بعض القطاعات في مجتمعاتها، وأن تبذل كل ما في وسعها من أجل تغيير عقليات الناس ولتين لهم أن العالم متنوع ولكل تفرد.

**السيد زاغايونوف** (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نؤيد الاهتمام الذي توليه الأمم المتحدة للمسائل المتصلة بمكافحة العنصرية والتمييز العنصري. للأسف، لم تتمكن إلى اليوم من القضاء على التعصب العرقي والديني وكره الأجانب والتوترات فيما بين الأعراق، وضحاياها هم الأقليات الوطنية، التي كثيرا ما يواجه ممثلوها أشكالا مختلفة من التمييز. ويظل إعلان وبرنامج عمل ديربان المعيار الأساسي للدول للعمل على إنشاء برامج لمكافحة هذه الظواهر، وتمثل جلسة اليوم

الكامل للاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، التي هي الأساس العالمي للجهود الرامية إلى منع ومكافحة واستئصال العنصرية. وكدولة طرف في الاتفاقية وعضو نشط في مجلس حقوق الإنسان، نؤيد التنفيذ الشامل للاتفاقية.

ويجب علينا جميعا كذلك أن نظهر إرادة سياسية قوية وأن نبذل المزيد من الجهود لتنفيذ التوصيات الواردة في إعلان وبرنامج عمل ديربان. وتقر خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) كذلك بضرورة بناء مجتمعات سلمية عادلة حاضنة للجميع على أساس احترام حقوق الإنسان للجميع. ويجب علينا أن نضاعف جهودنا من أجل تسوية جميع التفاعلات التي تؤجج التعصب والتمييز والكرهية. وآمل ألا نكون بعيدين عن اليوم الذي تنجح فيه جهودنا الجماعية في إيجاد مجتمع قائم على التسامح والشمول والعدل والمساواة والإنصاف وحقوق الإنسان.

**السيد أوميتاليف** (قيرغيزستان) (تكلم بالروسية): إن الاختلافات العنصرية والعرقية والدينية تجعل علمنا أكثر تنوعا. وتقود قيرغيزستان تعزيز جهود المجتمع الدولي في مكافحة الظواهر السلبية للتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. وفي ذلك الصدد، فإننا نشعر بالقلق بصفة خاصة إزاء تزايد حالات العنف ذات الدوافع العنصرية وإزاء المظاهر العدوانية المتكررة على نحو متزايد في الحياة العامة، وكثير منها رد فعل على الهجرة الجماعية التي حدثت السنة الماضية نتيجة للأحداث في الشرق الأوسط وأفريقيا.

إن العنصرية والتمييز والتعصب مشكلة عالمية ينبغي أن تقلقنا جميعا. تمثل هذه الانتهاكات أحد أهم المشاكل في مجال حقوق الإنسان اليوم. وينبغي لنا أيضا أن نعترف بأن قواعد ومعايير حقوق الإنسان العالمية، التي تشمل بالتأكيد إعلان وبرنامج عمل ديربان، هي أفضل المبادئ التوجيهية لحماية

والممارسات الأخرى التي تساهم في إثارة الأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، لتعتمده الجمعية العامة. ونعتقد اعتقاداً راسخاً بأن اعتمادها يقدم مساهمة حقيقية في القضاء على تلك الظواهر المخزية، ونرجو أن نرى دعماً واسعاً لتلك المبادرة في الجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين المقبلة.

يتطلب القضاء على العنصرية وكراهية الأجانب الإرادة السياسية والعمل المتسق من جانب المجتمع الدولي بأسره. وندعو إلى بذل جهد موحد لتحقيق هذا الهدف الذي لا يزال مهماً.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٧٠ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٠.

فرصة طيبة للمجتمع الدولي ليؤكد موقفه المبدئي الراض للعنصرية والتعصب بكل أشكالهما. لم يكن سهلاً التوصل إلى القرارات المتخذة في ديربان، غير أنها بعثت الأمل في الكثير منا بإمكانية هزيمة العنصرية.

يدافع الاتحاد الروسي دائماً عن تعزيز وحماية حقوق الإنسان من دون أي تمييز على أساس العرق أو اللون أو الجنسية أو الأصل الإثني أو الدين أو اللغة. وبلدنا موطن لأكثر من ١٨٠ من ممثلي المجموعات الإثنية، الأمر الذي يكسب أهمية خاصة لتطويرنا لحوار بين الأعراق. ويشمل أحد العناصر الرئيسية لتلك العملية بذل جهود مضنية على الصعيد الوطني بهدف إيجاد مجتمع متسامح وتثقيفه، استناداً إلى مبدئي المساواة والتنوع الثقافي.

وتتمثل إحدى أولوياتنا الوطنية في مكافحة العنصرية، بما في ذلك أشكالها المعاصرة، في الحفاظ على ذاكرة المعاناة والخسائر التي حدثت خلال الحرب العالمية الثانية وتركة الأيديولوجية الإجرامية للنازية ووضع برامج تعليمية مناسبة. كان احتفال العام الماضي بالانتصار في الحرب العالمية الثانية مرة أخرى تذكيراً للمجتمع الدولي بالمآسي التي لا حصر لها التي جلبتها مفاهيم التفوق العرقي على البشرية، وأبرز مرة أخرى أهمية محاكمات نورمبرغ وتأثيرها الهام في إنشاء النظام الدولي لحقوق الإنسان. وللأسف، حتى اليوم هناك حالات يغض فيها الناس الطرف عن أتباع النازية.

ومن الأهمية بمكان أن نكفل إقامة حاجز متين يمنع انتشار أفكار التعصب والتفوق العرقي أو القومي أو الديني. والتعاون الدولي المنصف والاحترام المتبادل والحفاظ على التنوع الثقافي والحوار البناء المنفتح هي السبيل للقضاء على العنصرية والتمييز العنصري ومنعهما. واسترشاداً بهذه الأهداف يعرض وفد بلدنا، إلى جانب عدد متزايد من المقدمين على الصعيد الدولي، مشروع قرار سنوي بشأن محاربة تمجيد النازية والنازية الجديدة